ممتنع او ممكن بالنظر الى وجود معلوله او وجود علته وبالجملة وجود ما يصادمه وجوده والامكان
مقيسا الى الغير لا يعرض للواجب القيوم بالقياس الى شيء من الموجودات الممكنة انما يعرض له بالقياس
الى المفروض واجبا اخر وبالقياس الى فرض من مجعولات واجب اخر ويعرض كيف لموجودات ممكنة
بعضها مقيسا الى بعض اذ المعدومات ممكنة كلها او لموجود ممكن مقيسا الى معدوم ممكن او بالعكس
كل ذلك بشرط ان لا يكون بين المقيس والمقاس علاقة علية او معلولية ويعرض لامور ممتنعة بالذات
بالقياس الى عدمات اشياء ممكنة بالذات وما يلزمها لعدم العلاقة الاستدعائية بينهما ثم تنبيه
وجوب العلة بالقياس الى وجود المعلول عبارة عن استدعائه بحسب وجوبه بها ان يكون تاما
وجب لها الوجود اما بنفسه كما في العلة الاولى او بغيره ووجوب المعلول بالقياس الى وجود العلة
كونها بتماميتها مبائنة الا ان يكون معلولها ضروري الثبوت في الخارج مع عزل النظر عن ان
المعلول له وجوب حاصل له من العلة فان هذا حال المعلول في نفسه وان كان من جهة اعطاء العلة
اياه ويعبر عنه بالوجوب بالغير ووجوب احد المعلولين لعلة واحدة بالقياس الى الاخر عبارة
عن كون الاخر بحال ان يكون هذا غير ضروري الوجود بحسب اقتضاء الغير ضرورتهما جميعا مع قطع
الالتفات الى ان هذا في نفسه موصوف بضرورة التحقق لان هذا حال شقيقه لا حاله والوجوب
بالغير هو كون الشيء ضروري الوجود في نفسه بحسب اعطاء الغير ذلك لا انه اعتبار في الشيء بحسب
ما يلائم حال الغير عند ما يلاحظ مقيسا اليه لا من حيث هو له في نفسه من قبل افاضة الغير هذا
فرق صحيح بحسب المفهوم وفي الفلسفة العامية واما في طريقتنا فسيلوح لك ما فيه ان كنت
من اهل الطريق نعم قاعدتهم المعلول واجب بالعلة وبالقياس اليها جميعا بخلاف العلة فانها

بالقياس

بالقياس الى المعلول لا به وكذا كل واحد من معلولي علة واحدة نظرا الى الاخر والامتناع بالغير ضرورة
عدم الشيء من قبل اقتضاء الغير والامتناع بالقياس الى الغير ضرورة عدم وجوده بحسب استدعاء
الغير وهو يجتمع مع الامتناع بالغير في وجود المعلول بالنسبة الى عدم العلة او عدمه بالنسبة الى وجودها
ويفترق عنه بالتحقيق في عكس هاتين الصورتين وفي عدم احد معلولي علة واحدة بالقياس الى
وجود الاخر او وجوده بالنظر الى عدم الاخر والامكان الخاص بالقياس الى الغير هو لا ضرورة وجود
الشيء وعدمه بحسب استدعاء حال الغير وجودا وعدما في ما يلحظ مقيسا اليه وهذا انما يتحقق
في الاشياء التي لا يكون بينهما علاقة طبيعية من جهة العلية والمعلولية او الاتفاق في معلولية علة واحدة
وفصل فذلك الامكان يستحيل ان يكون بالغير لما تيقنت ان قسمة الشيء الى الواجب والممكن والممتنع
منفصلة حقيقية اذ كل مفهوم فهو في ذاته اما ضروري الوجود او لا فاما ضروري العدم او لا وهذا
في التحقيق منفصلتان حقيقيتان كل واحدة منهما يتركب من الشيء ونقيضه وهكذا حال كل قضية
منفصلة يكون اجزاؤها اكثر من اثنين فانها يكون بالحقيقة منفصلتان او اكثر في الشيء باي اعتبار
وحيثية اخذ لا يكون الا احد هذه الثلثة فاذا كان حاله بحسب ذاته او بحسب وصفه مع قطع النظر
عن تاثير الغير فيه من جملة هذه الثلثة المنفصلة الامكان فلو فرض ان يكون له امكان بالغير لكان
لشيء واحد بالنظر الى حيثية واحدة امكانان احدهما بالغير والاخر بالذات بعين كون الذات كافية
في صدقه الا بمعنى اقتضائها له لاستحالة ذلك كما سيظهر ومن المستحيلات ان يكون امكان
واحد مستندا الى الذات بالمعنى المذكور والى الغير جميعا كما مر في الوجوب وانه لو كان بالذات
لم يكن بالغير فلو كان بالغير لم يكن بالذات واما تحقق امكانين لشيء واحد باعتبار واحد فهو

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)